النتائج الاقتصادية والاجتماعية لتطور القطاع السياحي في الاردن

د. سعد خضير عباس

كلية الاقتصـــاد والعـــلوم الإداريـــة
جامعة الزيتونة الأردنية .

الملخص

تمثل هذه الدراسة مقدمة للتعرف على آثار السياسة الاقتصادية في التنمية القطاعية. إن النقطة الجوهرية في هذا البحث هي توضيح المشاركة المهمة لقطاع صناعة السياحة في الاقتصاد الأردني. إن هذا التحليل يهتم بالإحاطة بالتطور الذي حصل في الإجماليات الاقتصادية الكلية وما نتج عنها من تغيرات في البنى الاقتصادية والاجتماعية تحت تأثير تطور القطاع السياحي. كذلك أبرزت الدراسة الدور المهم للقطاع غير المتكون وأثره الديناميكي في أنشطة الاقتصاد الوطني.

Abstract

This study provides an introduction to the identification of the effects of the economic policy on sectoral development. The paper focuses on explaining the important contribution of the tourism industry in the economy of Jordan. It examines the progress of the economics aggregates, further the socioeconomic resultants effected by the development of the tourism to the informal sector. It established the causality between the performance, dynamie of this sector and the feedback impacts due to other national economic sectors.

(*) عنوان المراسلة ص.ب. (130) – عمان (11733) الاردن ، تلفون : (009627327561) فاكس: (4291432)

المقـــدمة

هدف الدراسة

فرضية الدراسة

منهجية الدراسة

محاور الدراسة

1- أثر السياسة الاقتصادية في تطور القطاع السياحي

2- النتائج الاقتصادية لتطور القطاع السياحي

2-1: استقطاب القوة العاملة

2-2: نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التكوين الرأسمالي

2-3: التأثير في ميزان المدفوعات واحتواء المديونية الخارجية

2-4: تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة

3- النتائج الاجتماعية لتطور القطاع السياحي

3_1 :التنمية السياحية المستدامة وسيلة للتطور الاجتماعي

3-2: تأثير التشابك بين قطاع السياحة والمحميات الطبيعية

3-3: تأثير المنتج السياحي الديني

3-4: اتساع القطاع غير المتكون وزيادة فاعليته

المصادر

الخلاصة والتوصيات

المقدمـــــة:

لا يمكن النظر الى حقيقة دور القطاع السياحي في الإقتصاد الوطني على أساس مجرد وجود المعالم الطبيعية أو المعالم والآثار الإنسانية فحسب، بل أيضاً من خلال حجم مردودها الاقتصادي وتطوره خلال فترة زمنية معينة.

إن الخدمات والتسهيلات السياحية وما يتصل بها من أنشطة تسويقية هي المحددات الأساسية لدور ومساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني. مع العلم بإن تطور القطاع السياحي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الاستثمارات المخصصة له، وكذلك بتطور الظروف العامة المحيطة بالدولة خارجية كانت أم داخلية.

إن تحليل تطور القطاع السياحي في المملكة الاردنية الهاشمية ومعرفة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتمخضة عن هذا التطور سيكون جوهر هذه الدراسة، حيث من المؤمل أن يكون القطاع السياحي باعتباره صناعة تصديرية المصدر الرئيسي للإيرادات وحجر الزاوية في توازن ميزان المدفوعات.

ولا بد من الإشارة هنا الى أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع القطاع السياحي في الأردن ابتعدت كثيراً عن النظريات المعاصرة في الأدب الاقتصادي للتنمية واكتفت بالسرد التاريخي والآثار الموجودة فيه، وفي أحسن الحالات تم دمج التحليلات ببعض الدراسات الميدانية. كما أن التحليل الذي سيرد في هذه الدراسة سيمتد لفترة زمنية لنحو أكثر من ثلاثين سنة، حيث ظهر أول تدخل للدولة من خلال تشجيع الاستثمار وأثر ذلك في صناعة السياحة.

هدف الدراسة:

تحديد النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتمخضة عن تطور القطاع السياحي الاردني.

فرضية الدراسة :

إن النمو المتحقق في القطاع السياحي سيترك اثراً إيجابياً على بقية القطاعات الاخرى.

منهجية الدراسة:

ترتكز منهجية هذه الدراسة على تحليل البيانات الاحصائية لتشخيص حقيقة التطور في القطاع السياحي الذي يقود لمعرفة اثاره على اجمالي المتغيرات المحدثة في البنية الاقتصادية والنسيج الاجتماعي.

محاور الدراسة:

بناء على المنهجية المتبعة فقد تم تقسيم هذا البحث الى عدة اجزاء: أهتم الجزء الاول بدراسة علاقة السياسة الاقتصادية بتطور هذا القطاع، أما الجزء الثاني فقد أهتم بتحليل النتائج الاقتصادية لتطور القطاع السياحي لغرض استخلاص درجة التشابك ومدى انتقال اثاره الى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، أما الجزء الثالث فقد أهتم بدراسة العلاقة بين التنمية السياحية المستدامة وسيرورة التطور الاجتماعي.

أثر السياسة الاقتصادية في تطور القطاع السياحي

إن المنهج الاقتصادي في المملكة الأردنية الهاشمية يقوم على النظام الاقتصادي الحر خلال الفترات الزمنية المتعاقبة. وعلى الرغم من ظروف منطقة الشرق الأوسط السياسية غير المستقرة، فقد تماشت السياسة الاقتصادية التي تبنتها المملكة مع التغيرات الاقتصادية الدولية.

وقد احتل موضوع تطوير القطاع الخاص وفي مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية أهمية كبيرة في هذه السياسة، حيث تزايدت أحجام استثمارات القطاع الخاص وخصوصاً في مجال الأنشطة الخدمية خلال فترة الثمانينات بشكل ملحوظ. فخلال الفترة الواقعة بين 1981-1985 بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص والمختلط 540 مليون دينار في مجال الصناعة والتعدين مثلاً مقابل 58.4 مليون دولار تم استثماره من قبل القطاع العام[1] .

إن ارتكاز التنمية الاقتصادية على الدور الكبير المناط للقطاع الخاص تطلب من الدولة جملة من القوانين التنظيمية للمراقبة والإشراف والمتابعة، وقد تم ذلك باتباع أسلوب التخطيط الإرشادي.

لقد تضمنت قوانين تشجيع الاستثمار في المملكة حوافز وتسهيلات وامتيازات بشكل يواكب التطورات الاقتصادية أولاً بأول. فمنذ صدور قانون تشجيع توجيه الصناعة[2] وتعديله بقانون توظيف رؤوس الأموال الأجنبية في المملكة في سنة 1955[3] وإلى تاريخ إلغائه في سنة 1967، تطورت الاستثمارات السياحية والفندقية خلال هذه الفترة تطوراً مهماً. حيث أصبح عدد الفنادق السياحية لغاية سنة 1967 (67) فندقاً مقابل (31) فندقاً في سنة 1960، وكان للقطاع الخاص دوراً مهماً في هذا التطور[4].

---

(1) ريان درويش: الاستثمارات السياحية في الاردن، الحصيلة والآفاق المستقبلية، جامعة الجزائر- معهد العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير 1996- 1997 ص 106.

(2) قانون رقم (27) لسنة 1955.

(3) قانون رقم (28) لسنة 1955.

(4) أنظر عبد الرحمن أبو رباح وآخرون: صناعة السياحة في الاردن، تقرير مقدم من وزارة السياحة والآثار بمناسبة انعقاد ندوة الصناعة الأردنية في مدينة الحسين للشباب، عمان 1974، ص 36.

وفي سنة 1972 صدر قانون تشجيع الاستثمار[1] وتضمن تحفيزاً مهماً لصناعة السياحة، وخصوصاً الاستثمارات التي تقام خارج محافظة العاصمة. مما سمح بانتشار الاستثمارات السياحية في مختلف أقاليم المملكة، وبالتالي أصبح ذلك ذو تأثير مهم على إيجاد فرص عمل جديدة. وقد أظهـــرت الخطـــــة الثلاثية (1973-1975) نتائج إيجابية لهذا القانون، حيث بلغ حجم الاستثمارات في القطاع السياحي 6 ملايين دينار أردني، تمثلت في زيادة السعة الفندقية في مناطق العقبة وعمان[2]. فقد تم إنشاء 26 فندقاً جديداً في عام 1975 مما أدى إلى ارتفاع عدد الفنادق في المملكة إلى 93 فندقاً [3] وبنسبة زيادة مقدارها 38.8% . وخلال الخطة الاقتصادية (1976-1980) ارتفعت الاستثمارات السياحية الموجهة لبناء الفنادق والمطاعم والمنتزهات نتيجة لتوفير التسهيلات المالية والنقدية والحوافز التي وفرها القانون الأخير. فقد تم إنشاء 28 فندقاً جديداً في عام 1980 مما أدى إلى ارتفاع عدد الفنادق إلى 121 فندقاً وبنسبة زيادة مقدارها 30.1% خلال خمسة سنوات فقط [4]. وفي سنة 1987 صدر قانون تشجيـــــع الاستثمار رقم (11) [5] الذي أعطى دفعاً جديداً للقطاع السياحي بالرغم من الهزة التي تعرض لها الإقتصاد الأردني بسبب حرب الخليج الأولى والتي أدت إلى انخفاض قيمة الدينار الأردني كثيراً في سنة 1989 ، وكذلك انخفاض احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، بالإضافة الى الهزة الأخرى التي تعرض لها الاقتصاد الأردني من جديد سنة 1990 بسبب حرب الخليج الثانية التي امتد أثرها للسنوات اللاحقة. فقد شهدت سنة 1988 العديد من الاتفاقيات السياحية العامة مع العديد من الدول مثل سوريا، تركيا، سويسرا، إيطاليا، وكذلك إنشاء مجلس القوانين المتعلقة بالقطاع السياحي، وإنشاء مركز تدريب سياحي وفندقي وتحديد أسعار وأجور الخدمات السياحية وتعديلها وحوافز التسويق والترويج السياحي. وتم إنشاء شركة الاستثمارات السياحية الأردنية المصرية المشتركة مقرها في الأردن حيث أخذت على عاتقها تنفيذ مشروع إنشاء فندق عام يربط جنوب الأردن بجنوب سيناء في مصر. وفي سنة 1991 تم التوقيع على البروتوكول الفني والمالي الرابع مع

---

[1] قانون تشجيع الاستثمار رقم (53) لسنة 1972، الجريدة الرسمية في المملكة الأردنية الهاشمية، عدد 2368 في 16/أكتوبر/1972.

[2] د.احمد قاسم الأحمد، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، عمان، الجمعية العلمية الملكية، 1980 ص 42.

[3] وزارة الصناعة والتجارة في المملكة الاردنية الهاشمية، مديرية تشـــجيع الاســـتثمار، 1992 (إحصـــائيات غيـــر منشورة).

[4] المصدر السابق.

[5] قانون تشجيع الاستثمار رقم 11 لسنة 1987 وتعديلاته، الجريدة الرسمية في المملكة الاردنية الهاشمية، عدد 3468 في 1/نيسان/1987.

المجموعة الأوروبية المشتركة تقدم المجموعة بموجبها خلال الفترة 1992-1996 مليون وحدة أوروبية الى الأردن، لغرض تنفيذ مشروعات إنمائية وخدمية في الأردن تشمل القطاع السياحي ودعم القطاع الخاص[1]. وفي سنة 1995 صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 والذي كان له تأثير مهم جداً على عدد وحجم الاستثمارات السياحية في المملكة وخصوصاً على صعيد الحوافز للمشاريع السياحية المستقبلية. فقد بلغ عدد الفنادق المستفيدة والجديدة من هذا القانون 39 فندقاً وبحجم استثماري بلغ نحو 84.609.000 مليون دينار من إجمالي التخصيصات البالغة 374.660.382 مليون دينار في سنة 1996 أو ما نسبته 22.58% من إجمالي هذه التخصيصات. ثم استمر هذا التطور سنوياً سواءً في عدد الفنادق او في حجم الاستثمارات حتى وصل في سنة 2000 الى 562.159.960 مليون دينار او ما نسبته 70.86% من إجمالي الاستثمارات في المملكة. وتجدر الاشارة هنا الى أن عدد الفنادق التي انشأت انخفضت من سنة الى اخرى بينما أخذت حجم الاستثمارات بالارتفاع ويعود السبب الى ضخامة الفنادق التي تم انشاؤها في السنوات الاخيرة، وكما نلاحظ في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1)

تطور حجم الاستثمار الكلي في قطاع الفنادق مقارنة بإجمالي الاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني للفترة 1996-2001 وبالدينار الأردني

السنة	عدد الفنادق	الاستثمار الكلي في الفنادق	إجمالي الاستثمار الكلي(*) في جميع القطاعات
1996	39	84.609.000	347.660.382
1997	30	118.606.000	379.243.880
1998	26	208.117.465	481.673.652
1999	32	99.156.623	548.881.181
2000	22	562.159.960	793.274.826
2001	9	30.500.068	823.019.412

المصادر

1-مؤسسة تشجيع الاستثمار، مديرية التسهيلات وخدمات المستثمرين في الأردن.

(*) يقصد بالاستثمار الكلي مجموع الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية.

---

(1)أنظر ريان درويش ، مصدر سابق ص 107 .

النتائج الاقتصادية لتطور القطاع السياحي

سنتناول هنا دراسة اثر تطور القطاع السياحي على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاردن، سواء على صعيد الموارد البشرية او على صعيد مكونات الاقتصاد الوطني الاخرى بما فيها مكونات السياسة المالية.

1 استقطاب القوة العاملة:

ان متابعة تطور اعداد العاملين في مختلف انشطة القطاع السياحي تبين أن هناك تزايداً مستمراً في سنة الى أخرى. فبعد أن كان يعمل فيه 6368 عامل في بداية عقد الثمانينات أصبح في نهايته 8011 عامل، ثم بدأ يتضاعف عدة مرات في عقد التسعينات حيث وصل الى 13065 في سنة 1995، ثم الى 21515 في سنة 2000 ثم استأنف امتصاصه لليد العاملة إبتداءً من مطلع الالفية الثانية ليصل الى 22864 في سنة 2001. في الحقيقة أن نسبة التوظيف ارتفعت كثيراً في عقد التسعينات مقارنة بعقد الثمانينات، حيث أن نسبة ارتفاع القوة العاملة في الفترة الواقعة بين 1983-1989 هي 26% بينما أصبحت 143% بين سنة 1991-1999 وكما يتضح من الجدول رقم (2).

جدول رقم (2)

إجمالي العاملين في القطاع السياحي الأردني

السنة	عدد العاملين	السنة	عدد العاملين
1983	6368	1996	15196
1987	6852	1997	16438
1989	8011	1998	17550
1991	8453	1999	20569
1994	11152	2000	21515
1995	13065	2001	22864

المصادر

1- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام 1998، ص 36.

2- كتاب الاحصاء السنوي رقم 49، حزيران 1999.

3- البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون لعام 2001 ص 15.

إن هذا التطور الكبير في القطاع السياحي يُعزى الى الاستقرار السياسي خصوصاً بعد عام 1994 والى الدور الكبير الذي احتله القطاع الخاص في سيرورة عملية التنمية في

المملكة. ويعتقد الباحث بأن الأهمية التي تعطى لهذا القطاع وتعاظم دوره في الاقتصاد الأردني ستؤدي الى امتصاص نسبة كبيرة من البطالة التي تعتبر مرتفعة. حيث وصل عدد العاطلين عن العمل في عام 1990 إلى 106 ألف شخص من إجمالي القوة العاملة المقدر بـ 630 ألف شخص أو ما نسبته 16.8%، ثم ارتفع هذا العدد إلى 163.2 ألف شخص عاطل من إجمالي القوة العاملة المقدر بـ859 ألف شخص وبنسبة مقدارها 19% في عام 1993 . ولكن نلاحظ أن عدد العاطلين عن العمل تذبذب نحو الانخفاض وسواءً بالقيم المطلقة أو النسبية منذ عام 1994 ليصل إلى 150 ألف شخص عاطل عن العمل من إجمالي القوة العاملة المقدرة بمليون شخص في عام 1995 وبنسبة مقدارها 15% وكما يتضح من الجدول رقم (3) .

جدول رقم (3)

تقديرات البطالة خلال السنوات 1990 - 1955 (بالألف)

السنة	القوة العاملة	المتعطلون	نسبة البطالة (%)
1990	630	106,0	16,8
1991	680	128,0	18,8
1992	706	105,9	15,0
1993	859	163,2	19,0
1994	949	145,2	15,3
1995	1000	150,0	15,0

المصدر:

صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية، التقرير السنوي 1996، ص21.

2. نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة التكوين الرأسمالي:

منذ نهاية الستينات بدأ نمو ملحوظ في الدخل السياحي للمملكة، حيث كان في سنة 1964 (8) ملايين دينار ثم ارتفع الى أكثر من 11 مليون دينار في سنة 1966 [1]، ثم استمر بالارتفاع وتضاعف عدة مرات خلال الفترة الواقعة بين بداية عقد الثمانينات ونهاية عقد التسعينات. حيث ارتفع من 180.8 مليون دينار في سنة 1981 الى 339.8 مليون دينار في سنة 1990 ثم قفز الى 548.8 مليون دينار في عام 1997 محققاً نسبة نمو مقدارها 203.5% بين 1981-1997 ثم وصل في سنة 1999 الى 564.1 مليون دينار. وقد ساهم

[1] المجلس القومي للتخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية، خطة التنمية الثلاثية 73-1975، ص 144.

الدخل المتحقق في هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وبنسب وصلت في بعض السنوات كما في سنة 1989 الى 13.26% ، ولكن ظل المعدل العام للمساهمة بحدود 10% كما في سنة 1999. في الحقيقة ان انخفاض معدل المساهمة لا يعود الى ضعف نسبة نمو الدخل السياحي وإنما بسبب نمو الناتج المحلي الإجمالي في المملكة وكما يتضح من الجدول الآتي رقم (4). أما فيما يتعلق بنسبة مساهمة الدخل السياحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الأردن فتعتبر مرتفعة إذا ما قورنت ببعض الدول المتقدمة، فمثلاً نسبة مساهمة القطاع السياحي في تكوين النواتج المحلية الإجمالية في سنة 1987 في بلجيكا 2.4%، في اليابان 0.4%، في المملكة المتحدة 3.4% وفي المانيا الغربية (سابقاً) 2% [1].

إن تتبع معدل النمو في إيرادات القطاع السياحي في الأردن وكما يرد في الجدول رقم (4) في فترة عقد الثمانينات وعقد التسعينات يبين تطوراً مهماً وخصوصاً في بعض السنوات حيث وصل فيها الى مستويات مرتفعة كما في سنة 1989 ، حيث وصل فيها الى أكثر من 36% وكذلك في سنة 1992 حيث تجاوز 45%. ونتيجة لهذا النمو المهم في الدخل السياحي فقد ارتفعت القيمة المضافة المتولدة في هذا القطاع الى اكثر من 259 مليون دينار في سنة 1998 مقابل 150 مليون دينار في سنة 1989 محققة نسبة ارتفاع مقدارها 98% ثم استمر تذبذب القيمة المضافة نحو الارتفاع ليصل الى اكثر من 265 مليون دينار في سنة 2001. وقد شكلت القيمة المضافة في قطاع السياحة الى إجمالي الناتج المحلي بسعر الكلفة الجاري نسباً ذات مغزى حيث تذبذبت نحو الارتفاع لتصل الى اكثر من 5% في سنة 2000 وكما يتضح من الجدول رقم (5) .

أن هذا التطور في الدخل السياحي يُعزى إلى الزيادة في عدد السواح القادمين من بلدان أوروبا وأمريكا من جهة، والى التطور الملحوظ في النشاط الاستثماري في هذا القطاع من جهة أخرى [2].

---

[1] See Bull Adrian, The Economics of travel and tourism, New York, Halsted Press, 1992.P.121

[2] البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي الثاني والثلاثون، 1995، دائرة الأبحاث والدراسات ص31-32.

جدول رقم (4)

الدخل والإنفاق السياحي (مليون دينار أردني)

السنة	الدخل السياحي	الإنفاق السياحي	صافي الدخل السياحي	نسبة نمو الدخل السياحي%	G.D.P باسعار السوق	النسبة المئوية للإنفاق السياحي في GDP
1981	180.8	121.6	59.2		1469.30	12.31
1982	183.5	131.3	52.2	1.49	1701.10	10.79
1983	183.1	132.4	50.7	-2	1828.70	10.01
1984	173.3	146.5	26.8	-5	1981.40	8.75
1985	207.2	166.4	37.8	18	2020.20	10.11
1986	186.3	155.2	31.1	8.77	2163.60	8.61
1987	196.4	150.7	45.7	5.42	22.08	8.89
1988	230.3	178.3	52.5	17.52	2264.40	10.19
1989	314.6	242.4	72.2	36.31	2372.10	13.26
1990	339.8	223.1	116.7	8.01	2668.30	12.73
1991	216	191.9	24.1	-36.43	2855.10	7.57
1992	314.3	238.1	76.2	45.51	3493.00	9.00
1993	390.2	239.1	151.1	24.15	3801.70	10.26
1994	406.4	275.3	131.1	4.15	4218.00	9.63
1995	462.5	297.8	164.7	13.8	4619.30	10.01
1996	527.2	270.4	256.8	14	4761.30	11.07
1997	548.8	282.2	266.6	4.1	4999.40	10.98
1998	548.5	250.4	298.15	-0.05	5642.90	9.72
1999	564.1	251.9	312.2	2.79	5723.90	9.86
2000	512.4	274.3	238.1	-9.17	5912.90	8.67

المصدر:

-البنك المركزي الأردني لعدة سنوات.

-وزارة السياحة.

جدول رقم (5)

	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
إجمالي الدخل السياحي/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الجاري (%)	15.2	14.9	8.9	11.4	12.2	11.4	11.9	12.1	12.3	11.6	11.6	9.9	9.1
القيمة المضافة في قطاع السياحة (بالمليون دينار)	150	166.8	98.9	136.4	192.8	195.1	228	265.2	256.8	259.4	279.7	266.4	265.4
القيمة المضافة/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر الكلفة الجاري(%)	7.3	7.3	4.1	4.9	6	5.5	5.9	6.6	5.8	5.5	5.8	5.1	4.9

المصدر:

البنك المركزي الأردني/التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام 1998 ص.36.

البنك المركزي الأردني/التقرير السنوي لعام 1999 ص،18.

البنك المركزي الأردني/التقرير السنوي لعام 2001 ص،15.

3. التأثير في ميزان المدفوعات واحتواء المديونية الخارجية:

حتى الآن لا يوجد في الاقتصاد الأردني قطاع آخر مؤهل للقيام بالدور المنشط والمحفز للقطاعات الأخرى بمستوى قطاع الخدمات السياحية [1].

كما وأن صناعة السياحة بمالها من ميزة نسبية ستعتبر بمثابة قاطرة للاقتصاد الأردني في توفير العملات الصعبة لأنها صناعة تصديرية [2].

---

[1] الدكتور محمد صالح جابر، قطاع السياحة والاقتصاد، الإسكان، العدد 20، مارس 1995.

[2] السيد عقل بلتاجي (وزير السياحة الأردني): محاضرة حول دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني، جامعة الزيتونة الارنية ،2000/3/7.

في الحقيقة، إن حجم المديونية الخارجية للأردن يمثل عبئاً مهماً يفترض التخلص منه أو التخفيف منه على الأقل في الوقت الحاضر ريثما يتم التخلص منه نهائياً. والجدول رقم (6) يوضح رصيد الدين العام الخارجي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:

جدول رقم (6)

2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990
%79.4	%84.2	%95.5	%95.5	%92.6	%100.3	%97.9	%102.2	%122	%135	%178	%190

المصدر:

1- البنك المركزي الأردني/ التقرير السنوي لسنة 1998.

2- وزارة المالية، نشرة مالية الحكومة، المجلد الرابع، العدد 6 تموز 2002، ص.23.

إن هذه النسبة قد بدأت بالانخفاض ابتداء من عام 1990، فبعد أن كانت تشكل ما نسبته 190% من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) تراجعت الى 92.6% في عام 1997 أي بانخفاض مقداره 97.4% ثم استمر هذا الانخفاض ليصل الى أقل من 80% في سنة 2001. بينما نلاحظ ولنفس الفترة ارتفاع القيمة المضافة التي حققها القطاع السياحي (أنظر الجدول رقم 4)، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن متابعة تطور حصيلة الإيرادات السياحية خلال العقدين الماضيين بينت أنه بالرغم من التذبذب الذي حصل فيها لبعض السنوات فقد حققت نمواً مهماً (راجع الجدول السابق رقم 3)، وإذا ما قورنت هذه الإيرادات مع مقدار النفقات في هذا القطاع التي استمرت أيضاً بالارتفاع بشكل مواز ولنفس الفترة يتضح وجـــــود فائض في ميزان المدفوعات وصل الى 266.60 مليون دينار في سنة 1997 بعد أن كان 59.20 مليون دينار في سنة 1981 وبنسبة ارتفاع تصل الى اكثر من 350%، ثم قفز هذا الفائض ليصل الى 312.2 مليون دينار في سنة 1999.

وخلاصة القول، أن ارتفاع الدخل السياحي ونموه واستمرار تحقيقه فائض بوتيرة متصاعدة من شأنه أن يشكل نسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي سيلعب دوراً مهماً في تخفيف عبء المديونية الخارجية في المرحلة الأولى وإذا ما أضفنا أثر مضاعفاته في الاقتصاد الوطني سيؤدي الى التخلص تدريجياً من المديونية الخارجية.

4. تخفيض حجم العجز في الموازنة العامة:

لقد ازدادت الإيرادات الحكومية نتيجة لزيادة حصيلة رسوم الدخول الى المواقع السياحية وكذلك لزيادة الضرائب التي يدفعها السياح مثل ضريبة المبيعات ورسوم المغادرة وغيرها[1]. في الحقيقة، يوجد في الاردن العديد من المواقع السياحية التي تعود ريوع حصيلتها(رسوم الدخول) الى الحكومة كالبتراء وحمامات المياه المعدنية والبحر الميت، علماً بأن هذه الرسوم تُفرض بالعملة الصعبة وكذلك هناك رسوم تضـــاف الى سعر السلعة عند البيع[2] .لقد ازداد حجم هذه الإيرادات بشكل مستمر نتيجة لزيادة عدد السواح الى المملكة، حيث تضاعف عدد السواح منذ عام 1964 عدة مرات. فقد كان هذا العدد 387 ألف سائح ارتفع الى 617 ألف سائح في سنة 1966[3] ثم وصل الى 1127528 في سنة 1997[4] ثم وصل الى 4.767.500 قادم (سائح) في سنة 1999 ثم الى 5.235.000 في سنة 2001[5] مما يدل بشكل واضح على أهمية المبالغ المتحققة للحكومة من الزيادة الكبيرة في عدد السواح والتي من شأنها أن تخفض العجز في الموازنة العامة.

إن تتبع البيانات المتعلقة بالإنفاق العام والإيرادات العامة، لتحديد حجم العجز من جهة، ونسبة مساهمة إيرادات السياحة في الإيرادات العامة من جهة أخرى يمكن أن توضح حقيقة المساهمة الفاعلة لقطاع السياحة في تخفيض حجم العجز الدائم المذكور. حيث يبين الجدول رقم (7) زيادة مستمرة في حجم الإيرادات السياحية وسواء بالأرقام المطلقة أو النسبية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين. فقد ارتفع من 216 مليون دينار أو ما نسبته 28,9% من حجم الإيرادات العامة في عام 1990 إلى 548.8 مليون دينار أو ما نسبته 34.8% من حجم الإيرادات العامة في عام 1997. كما نلاحظ أن هذه النسبة قد استقرت عند هذا المستوى منذ النصف الثاني من عقد التسعينات.

إن هذا يعني إمكانية الاعتماد على هذا القطاع في التخلص نهائياً من حالة العجز المستمرة في الموازنة العامة في حالة التوجه نحو زيادة فاعليته وبالتالي زيادة مساهمته في حجم الإيرادات العامة.

---

(1)أنظر مجلة الاقتصادي: السياحة والنقل في الأردن، العدد 104، ابريل – مايو-جوان –1996ص 71-72

(2)أنظر ريان درويش، مصدر سابق. ص 97.

(3)المجلس القومي للتخطيط في المملكة الأردنية الهاشمية: خطة التنمية الثلاثية 1973 – 1975 ص 144.

(4)وزارة السياحة – قسم الإحصاء.

(5)أنظر التقرير السنوي للبنك المركزي الاردني، أهم المؤشرات في القطاع السياحي(جدول رقم9)،2001، ص15.

جدول رقم (7)

(الأرقام بالمليون دينار)

السنة	اجمالي الإيرادات العامة	اجمالي الإنفاق العام	العجز أو الوفر في الموازنة العامة	اجمالي الايرادات السياحية	نسبة الإيرادات السياحية في اجمالي الإيرادات العامة (%)
1991	1054.0	1099.6	-45.6	216.0	20.5
1992	1306.3	1177.7	+128.6	314.3	24.1
1993	1351.7	1391.9	-40.2	390.2	28.9
1994	1421.9	1484.2	-62.3	406.4	28.6
1995	1620.6	1692.1	-71.5	462.5	28.5
1996	1677.1	1717.9	-40.8	527.2	31.4
1997	1574.9	1812.2	-237.3	548.8	34.8
1998	1699.5	2010.1	-310.6	548.5	32.3
1999	1783.8	1942.1	-158.3	564.1	31.6
2000	1804.7	2004.6	-199.9	512.4	28.4

المصادر :

1) البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية المجلد 31 – العدد 7 تموز 1995 ص44 .

2) البنك المركزي الأردني : التقرير السنوي الرابع والثلاثون لعام 1997 ص172 .

3) البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية المجلد 36 – العدد 4 نيسان 2000 ص42 .

4) البنك المركزي الأردني : النشرة الإحصائية الشهرية المجلد 37 – العدد 6 حزيران 2001 ص44 .

- أخذت الإيرادات السياحية من الجدول رقم (4) من هذه الدراسة.

- احتسب الباحث مقدار العجز أو الوفر ونسبة الايرادات السياحية في إجمالي الايرادات العامة .

النتائج الاجتماعية لتطور القطاع السياحي

مما لا شك فيه أن اي تطور على الصعيد الاقتصادي تنعكس آثاره على الصعيد الاجتماعي. كما وأن قيام اية تنمية متوازنة لا تعني بالضرورة أن جميع القطاعات الاقتصادية تنمو بنفس الوتيرة ويكون لها نفس التأثير. ومن هنا فالظروف الذاتية والموضوعية في الاردن رشحت القطاع السياحي ليكون له دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني. ان السعي نحو تنمية سياحية مستدامة افرز جملة من النتائج كان لها تأثيرات اجتماعية مهمة من جانب، ومن جانب آخر ادت الى ارتباط تطور القطاع السياحي بعلاقة متشابكة مع تطور متغيرات اخرى ارتبطت به بشدة. وسنتناول هنا النقاط الآتية:

1- التنمية السياحية المستدامة وسيلة للتطور الاجتماعي.

2- تأثير التشابك بين قطاع السياحة والمحميات الطبيعية.

3- تأثير المنتج السياحي الديني

4- اتساع القطاع غير المتكون وزيادة فاعليته.

1. التنمية السياحية المستدامة وسيلة للتطور الاجتماعي:

توجد في المجتمع الأردني ثلاثة أنماط من القيم، وهي القيم البدوية، القيم الريفية والقيم الحضرية[1]. وبالاضافة الى وجود الأغلبية من السكان ذو الأصل العربي توجد خلفيات عرقية أخرى: شركسية، شيشانية، درزية، أرمنية، وكذلك توجد في داخله ثقافات فرعية عديدة[2]. مما تطلب التركيز وبشكل فعال على تطوير الوعي السياحي من أجل تحقيق التنمية السياحية المستدامة[3].

لقد أحدثت عملية تنمية القطاع السياحي في الأردن كقطاع حيوي بارز تغيراً مهماً في طبيعة النشاط الإقتصادي في مجتمع يقوم أساساً على أسرة أبوية تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية مستقلة، مما أحدث تحولات وتغيرات في حجم الأسرة ووظائفها ونمط العلاقات الإجتماعية السائدة بين أعضائها.

فمنذ فترة الخمسينات بدأت هذه التحولات تعطي ثمارها وخصوصاً على صعيد انتشار التعليم على نطاق واسع [1]. ومما ساعد في إتمام هذه التحولات والإسراع بها هو أن معظم الأسر الأردنية تسكن المناطق الحضرية مقابل عدد قليل نسبياً يسكن في المناطق القروية وكما يظهر من الجدول رقم (8).

جدول رقم (8)

إعداد سكان الأسر الأردنية وتوزيعها بين المناطق الحضرية والقروية

مجموع الأسر	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
666340	135637	530703

المصدر:

دائرة الإحصاءات العامة، تعداد عام 1998.

---

(1) احمد الربابعة: "السكان والحياة الاجتماعية"، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1994، ص 59.

(2) احمد عبيدات: سلوك المستهلك، دار المستقبل للنشر، عمان 1995. ص 325.

(3) محاضرة السيد عطا الحجي (وزير السياحة الأردني). مصدر سابق

(4) انظر: احمد الربابعة: السكان والحياة الاجتماعية. مصدر سابق ص 59.

في الحقيقة، إن تنمية القطاع السياحي وخصوصاً في بعض أنواع الاستثمارات التي تطلبت مشاركة الدول المتقدمة كقيام شركة إكسبون الفرنسية باستثمار مشروع سياحي بيئي في منطقة رم، وهو مشروع استثماري أردني ضمن مفهوم المنطقة الحرة للإنتاج سيقدم برنامجهُ على غرار البرنامج الفرنسي (قلعة بويار). لقد بلغت قيمة استثماراته نحو خمسة ملايين دولار أمريكي[1] وما صاحبه من تطوير للبنى التحتية وخصوصاً في مجال الطرق والمواصلات، أدت الى الحد وبشكل ملحوظ من الهجرة الداخلية وخصوصاً الهجرة الموسمية لعدد كبير من سكان القرى نحو المدن الرئيسية. ومما ساعد في ذلك هو وجود مناطق المحميات الطبيعية في الأردن والتي ساهمت في سرعة نمو قطاع السياحة البيئية الذي انعكس بشكل مباشر في تحسين المستوى المعاشي للمجتمعات المحلية التي تسكن حول المناطق المحمية[2] .

لقد أدى إيجاد البديل لمصادر دخول القاطنين في المناطق القروية التي تتواجد فيها المناطق الأثرية والدينية والسياحية، وكذلك إيجاد المزيد من فرص العمل وزيادة الدخول[3] الى الحد من الهجرة الداخلية من جانب، وإلى تطوير عدد من المهن والحرف لهؤلاء السكان من جانب آخر. وتقوم هذه الأشغال الجديدة على منتجات القطاع الزراعي كتحويل محاصيل التين والمشمش والخوخ الى مربات خالية من المواد الكيماوية التي يرتفع عليها الطلب من قبل السواح المحليين والأجانب. وهي عملية بحد ذاتها ستعمل على تطوير القطاع الزراعي في الأردن.

في الحقيقة إن ظهور هذه المهن والحرف في هذه المناطق أدى الى بروز ما يسمى بالقطاع غير المتكون (Informal Sector) والذي سنأتي على دراسته لاحقاً.

2. تأثير التشابك بين قطاع السياحة والمحميات الطبيعية:

يمكن القول أن أسرع قطاعات السياحة العالمية نمواً هو قطاع السياحة البيئية خاصة في المناطق المحمية[4]. أن الأردن يملك 9 مناطق محمية تغطي ما يقارب ثلاثة الآف كم مربع، أي ما يقارب 3% من المناطق البريـــــة في المملكة[5]. وهذا يعني أن العرض السياحي لم يعد محصوراً على المناطق الأثرية والدينية والحضرية بل ويشتمل على السياحة

---

[1] انظر جريدة الرأي الأردنية الصادرة في يوم الثلاثاء الموافق 2000/3/16، العدد 10416، ص 20.

[2] SeeAdrian Philips; the protect Areas in the world, AL REEM Magazine, published by the Royal Society No. 64, April 1999 P. 24.

[3] See Al REEM Magazine, Published by the Royal Society, No. 62. 1997. P. 62.

[4] Adrian Philips; op.cit. P.24.

[5] See Ibid.P. 25.

البيئية التي بفضل ما تحتوية من عناصر الجذب السياحي زادت من حجم التدفق السياحي المحلي والخارجي. فمثلاً زار المحمية الطبيعية في قرية ضانا 30 الف سائح في سنة 1998[1]، وكذلك زار المحمية الطبيعية في منطقة وادي رم 71458 سائح منهم 70944 سائح أجنبي في نفس السنة[2]. في الحقيقة، أصبح لهذه المناطق المحمية باعتبارها مراكز بحوث علمية وتدريبية[3] دوراً هاماً في حياة سكانها الاقتصادية من خلال ما توفره من خدمات بيئية، كتوفير مياه نقية للقرى والمدن وحماية للتربة وفي المساعدة في عمليات تصنيع المواد الغذائية. ونتيجة لذلك فقد انعكست هذه الحالة في توفير مجالات عمل جديدة وتطوير اجتماعي نحو التمدن لسكان هذه المناطق من جهة، وعلى عملية الترويج السياحي في عموم البلاد من جهة أخرى.

3. تأثير المنتج السياحي الديني:

إن وجود ما يقارب 48 موقع مقدس من قبل أصحاب الديانات السماوية ومن أقصى شمال الأردن الى أقصى جنوبه من جهة، وحجة الزعيم الروحي للمسيحيين الى مكان تعميد السيد المسيح للفترة من 22-2000/3/23 من جهة أخرى كان بمثابة وضع محرك إضافي في قاطرة السياحة في الأردن. ويمكن القول انه سيكون لهذا المنتج أهمية نسبية كبيرة على المدى الطويل مقارنة بالمنتجات الأخرى في قطاع السياحة.

فمن الملاحظ ان معظم المناطق التي تقع فيها الأماكن الدينية تجمع بين جمال الطبيعة واعتدال مناخها فضلاً عن المواقع الأثرية القديمة جداً والذي يعود بعضها الى نصف مليون سنه [4]. في الحقيقة، أن انتشار المواقع الدينية الإسلامية والمسيحية بأعداد كبيرة وفي مختلف مناطق الأردن ستكون مصدر جذب لاعداد متزايدة من السواح ومن مختلف أقطار الأرض. ومن الممكن ان تترك السياحة الدينية عدة آثار مهمة: الأول ما يمكن تسميته بالأثر الخفي للحركة السياحية [5]. حيث ان الاحتكاك بين المواطنين الأردنيين ومختلف السياح القادمين من جنسيات متعددة وحضارات متعددة سيترك حتماً مجموعة من الآثار الثقافية والاجتماعية والفكرية لديهم.

---

[1] الجمعية الملكية الأردنية لحماية الطبيعة. إحصائية 1998

[2] وزارة السياحة في المملكة الأردنية الهاشمية ، إحصائية 1998.

[3] See Adrian Philips, op.cit.p.24

[4] د. خالد المقابلة وفيصل الحاج نيبه، " صناعة السياحة في الاردن "، دار وائل للطباعة والنشر، الجبيهة، عمان،الطبعة الاولى 2000. ص172.

[5] المصدر السابق . ص106.

والاثر الثاني: زيادة قوة المنافسة السياحية مع الدول المجاورة. فمن المعلوم ان موضوع المنافسة يعتبر أحد محددات قطاع السياحة. لقد عمل الاردن على تجديد مقامات الصحابة في مؤتة وفي غور الأردن وهي محط انظار المسلمين، وكذلك الاهتمام بالمراكز الدينية المسيحية من خلال الترميم والتنقيب وتوسيع الأماكن الحيوية كالمغطس في وادي الخرار شرقي الأردن الذي اعتمده الفاتيكان والذي يعتبر محط أنظار المسيحيين بالإضافة الى اعتماد مواقع للحج المسيحي كموقع عجلون.

اما الاثر الثالث: ستساعد السياحة الدينية على ترويج تسويق أنواع لخدمات سياحية اخرى في الاردن، كالسياحة العلاجية والسياحة البيئية. فقرب المسافات بين الاماكن المختلفة لانواع هذه السياحات بالاضافة الى توفر المواصلات السريعة والحديثة سيزيد من التشابك فيما بينها مما سينعكس باتجاه زيادة الطلب على منتجاتها، وبالتالي سيشكل حافزاً مهماً في تنميتها وخصوصاً تطوير الصناعات المرتبطة بالسياحة العلاجية، وكذلك في جذب اعداد من اليد العاملية للعمل فيها.

4. أتساع القطاع غير المتكون وزيادة فاعليته:

في الحقيقة، أنه في نفس الوقت الذي يمتص فيه القطاع غير المتكون أو ما يسمى بالقطاع غير الرسمي (Informal Sector) [*]جزء من القوة العاملة غير المؤهلة والعاطلة عن العمل لغرض تشغيلها فانه يعمل على تأهيلها بما يخدم عملية التنمية في البلدان النامية. حيث أن لهذا القطاع دور مهم وديناميكي في علمية التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

لقد كان لاتساع القطاع السياحي في الأردن أثر مهم في خلق فرص عمل جديدة سواء في الأعمال المرتبطة به بشكل مباشر أو في الأعمال غير المباشرة التي يحفزها الإنفاق السياحي. أن هذه الاعمال اصبحت تستقبل القوة العاملة غير الماهرة وخصوصاً بالنسبة لبعض المناطق التي لا زالت تفتقد اكتمال البنى التحتية كآثار البتراء أو منطقة وادي رم أو

---

[*] ان فكرة القطاع غير المتكون او ما يسمى بالقطاع غير الرسمي قد تمت مناقشته لعدة سنوات وتم اقتراح عدة تعاريف لتحديد مفهومه. كما وان معظم هذه التعاريف انطلقت من مفهوم طبيعة الازدواجية الاقتصاد الحضري في الدول النامية، حيث يوجد قطاع تقليدي بجانب قطاع حديث وقطاع منتظم مقابل قطاع غير منتظم . وقد وضع مكتب العمل الدولي (BIT) عدداً من المقاييس لتحديد وتعريف هذا القطاع يمكن أن نستخلص منها التعريف الدقيق الآتي : أن الأنشطة التي تكوّن القطاع غير المتكوّن هي كل الأنشطة التي تقع خارج إطار القطاع المتكون وغير القابلة للتقييم النقدي. انظر في ذلك :

-Mohd Yusof Kasim and Denison Jayasooria; "Informal Economy, Micro – Finance and non-Governmental organizations in Malaysia", Humanomics, volume 17, No: 1/2, 2001, P. 135.

- Sethuraman S.V; "Le secteur urbain non structuré: concept mesure et action", Revue international du travail, vol. 114, No. 1, Juillet-Aout, BIT, Geneve, 1979, PP. 69-81.

[1] PENOUIL Mark, Socio – économie du Sous-développement, Daloz, 1979, P.219.

محمية ضانا... الخ. إن هذه المناطق أصبحت توفر لسكانها مهن لم تكن متوفرة سابقاً[1] كمرافقي الرواحل الذين وصل عددهم في سنة 2001 الى 388 مشتغل، وكذلك الذين يعملون في متاجر التحف الشرقية فقد أصبح عددهم لنفس السنة 356 مشتغل، وكذلك الحال بالنسبة لقسم من الأدلاء السياحيين الذين امتهنوا هذه الحرفة دون تدريب سابق حيث وصل عددهم في سنة 2001 الى 680 مشتغل، هذا بالإضافة الى العاملين في الحرف الأخرى المرتبطة بالقطاع السياحي كمكاتب تأجير السيارات والمطاعم والفنادق غير السياحية حيث امتصت اعداد مهمة من الايدي العاملة غير الماهرة وكما يتضح من الجدول رقم (9).

جدول رقم (9)

العاملون في بعض الأنشطة السياحية

نوع النشاط	1997	1998	1999	2000	2001
مرافقو الرواحل	388	388	388	388	388
الإدلاء السياحيون	594	628	700	655	680
متاجر التحف الشرقية	345	346	356	356	356
مكاتب تأجير السيارات	671	1150	1140	1140	1140
فنادق غير مصنفة	516	569	565	553	553

المصدر:

دائرة الاحصاءات العامة في المملكة الاردنية الهاشمية، الكتاب الاحصائي السنوي، العدد 52، 2001، ص 148.

في الحقيقة سينتقل عدد كبير من هؤلاء الى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى وخصوصاً الخدمية منها بعد أن يتدربوا في القطاع السياحي الذي سيحتويهم وسيعمل على استقرارهم في مناطقهم في الوقت الحاضر دون أن يهاجروا الى المناطق الأخرى من المملكة نتيجة لتوفير الدخول المناسبة لهم. فقد أظهرت نتائج المسح الميداني لعام 1996 والذي قامت به الجمعية العلمية الملكية بأن نسبة ما ينفقه السائح في الأردن على شراء الهدايا والتنزه والإنفاقات الأخرى تقارب 51% من مجموع إنفاقه، وهذه النسبة تعتبر في اعتقادنا مهمة جداً لأنها بمثابة دخول للأفراد العاملين بالقطاع غير المتكون.

---

[1] خالد الإيراني (مدير عام جمعية حماية البيئة في الاردن): محاضرة في جامعة الزيتونة الاردنية حول موضوع: السياحة البيئية في الاردن. في يوم الخميس 2000/3/29.

الخلاصة والتوصيات:

لقد اهتمت هذه الدارسة بإبراز نقطتين أساسيتين:

الأولى: دور السياسة الاقتصادية في تطوير بيئة سياحية يمكن من خلال تنميتها وتوفير مستلزماتها أن تكون مرتكزاً مهماً ومصدراً غير ناضب للحصول على إيرادات مهمة للملكة.

الثانية: استخلاص أهمية القطاع السياحي ودور الديناميكي في الاقتصاد الوطني من خلال تشابكه مع بقية الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وما يتركه من أثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فعلى صعيد استخدام القوة العاملة أضحى لهذا القطاع أثراً ريادياً في امتصاص جزء مهم من اليد العاملة الفائضة في الاقتصاد من خلال احتوائه على أنشطة حرفية كونت في داخله ما يطلق عليه بالقطاع غير المتكون. إن هذا القطاع سيلعب دوراً مشجعاً لعملية التنمية في توفير العمل السريع في المرحلة الأولى وفي ضخ جزء من هذه القوة العاملة الى بقية قطاعات الاقتصاد الوطني بعد تدريبها وتأهيلها في المرحلة الثانية.

أما على صعيد اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في مجال الخصخصة وبما ينسجم مع متطلبات التكّيف مع العولمة الجديدة، فقد اتسع القطاع الخاص في داخل القطاع السياحي بدرجة مهمة، حيث توضحت هذه الحالة في ضوء التسهيلات الأئتمانية الممنوحة من قبل البنوك التجارية وبنك الإنماء الصناعي والتي قفزت إلى 204.5 مليون دينار في سنة 2001 بعد أن كانت 47 مليون دينار في سنة 1994 وبنسبة زيادة مقدارها 335.1% (تقارير البنك المركزي الأردني لسنة 1998 ص36 وسنة 2001 ص15).

كذلك اتضح الأثر الإيجابي لهذا القطاع من خلال دوره في احتواء المديونية الخارجية وتخفيف العجز في الموازنة العامة من خلال ما يحققه من فائض في ميزان المدفوعات ومردود حصيلة الضريبة المباشرة وغير المباشرة.

أما التوصيات المتعلقة بتطوير هذا القطاع الحيوي فهي:

- إعطاء البنية التحتية أهمية قصوى سواء في ربط المواقع السياحية مع المدن الرئيسية أو فيما يتعلق بتطويرها داخل هذه المواقع.

- منح إعفاءات وسماحات وبنسب كبيرة من الضريبة المباشرة على الدخول المتحققة في هذا القطاع وبما يؤدي بالدرجة الأولى الى تحسين الأجور والرواتب للعاملين فيه.
- العمل على إقامة نوع من التشابك والترابط بين المواقع السياحية في الاردن ومثيلاتها في الدول المجاورة لزيادة فاعليته على الصعيدين الإقليمي والدولي لجذب المجاميع السياحية الراغبة في زيارة المواقع الاثرية والدينية معاً.
- الاستمرار في تطوير الأماكن السياحية الدينية وربطها بأماكن السياحة العلاجية وأماكن السياحة البيئية.
- تكثيف الإعلان السياحي محلياً ودولياً وباستخدام الوسائل المرئية والمسموعة والمقروئة ورصد المبالغ المالية اللازمة لذلك بواسطة القروض المؤجلة من الخزينة العامة على أن يتم إطفائها في المدى الطويل.
- تكثيف المنح الدراسية في مجال الدراسات السياحية واللغوية لاعداد الكوادر المتخصصة لذلك.

المصادر

1- باللغة العربية

اولاً: الكتب، البحوث، المحاضرات

(1) أبو رباح عبد الرحمن وآخرون: صناعة السياحة في الاردن، تقرير مقدم من وزارة السياحة والآثار بمناسبة انعقاد ندوة الصناعة الأردنية في مدينة الحسين للشباب، عمان 1974.

(2) الأحمد د.احمد قاسم ، أثر قانون تشجيع الاستثمار على الاقتصاد الأردني، عمان، الجمعية العلمية الملكية، 1980 .

(3) الإيراني خالد (مدير عام جمعية حماية البيئة في الاردن): محاضرة في جامعة الزيتونة الاردنية حول موضوع: السياحة البيئية في الاردن. في يوم الخميس 2000/3/29.

(4) العقابلة د. خالد وفيصل الحاج ذيب، " صناعة السياحة في الاردن "، دار وائل للطباعة والنشر، الجبيهة، عمان،الطبعة الاولى 2000.

(5) الربايعة احمد: "السكان والحياة الاجتماعية"، منشورات لجنة تاريخ الأردن، عمان، 1991.

(6) بلتاجي السيد عقل (وزير السياحة الأردني): محاضرة حول دور القطاع السياحي في الاقتصاد الأردني، جامعة الزيتونة الاردنية ،2000/3/7.

(7) جابر د. محمد صالح ، قطاع السياحة والاقتصاد، الإسكان، العدد 20، مارس 1995.

(8) درويش ريان، الاستثمارات السياحية في الاردن، الحصيلة والآفاق المستقبلية، جامعة الجزائر- معهد العلوم الاقتصادية رسالة ماجستير 1996- 1997 ص106.

(9) عبيدات احمد: سلوك المستهلك، دار المستقبل للنشر، عمان 1995.

ثانياً: الجرائد

(1) الجريدة الرسمية عدد 2368 في 16/اكتوبر/1972.

(2) الجريد الرسمية عدد 3468 في 1/نيسان/1987.

(3) جريدة الرأي الأردنية الصادرة في 2000/3/16.

ثالثاً: المجلات

(1) مجلة الاقتصادي، السياحة والنقل في الاردن، العدد 104 ابريل- مايو - جوان، 1996.

رابعاً: الإحصائيات

(1) البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثاني والثلاثون لعام 1995.
البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام 1998.
البنك المركزي الاردني، التقرير السنوي الثامن والثلاثون لعام 2001.

(2) الجمعية الملكية الاردنية لحماية الطبيعية، احصائية 1998.

(3) وزارة السياحة في الاردن، احصائية 1998.

(4) مؤسسة تشجيع الاستثمار (احصائيات غير منشورة) 1992.

(5) كتاب الاحصاء السنوي، رقم 49، حزيران، 1999.

(6) الكتاب الاحصائي السنوي رقم 52، 2001.

(7) صندوق التنمية والتشغيل في المملكة الأردنية الهاشمية ، التقرير السنوي ، 1996 .

خامساً: اخرى

(1) المجلس القومي للتخطيط في الاردن، خطة التنمية الثلاثية 1973-1975.

2- باللغة الانجليزية

(1) Adrian Philips; the protect Areas in the world, AL REEM Magazine, published by the Royal Society No. 64 April 1999.
(2) Al REEM Magazine, Published by the Royal Society, No. 62. 1997.
(3) Bull Adrian, The Economics of travel and tourism, New York, Halsted Press,1992
(4) (4)Mohd Yusof Kasim and Denison Jayasooria; "Informal Economy, Micro – Finance and non- Governmental organizations in Malaysia", Humanomics, volume 17, No: 1/2, 2001.

3- باللغة الفرنسية

(1) PENOUIL Mark, Socio – économie du Sous-développement, Daloz, 1979.
(2) Sethuraman S.V; "Le secteur urbain non structuré: concept mesure et action", Revue international du travail, vol. 114, No. I, Juillet-Aout, BIT, Geneve, 1979.